

فيه ان ما حدث به قبل الاختلاف اذا تم قبل واذا لم يتم في وقتنا  
 من اشبه الامر فيه فلم يدروا بعد الاختلاف او قبله وانما يعرف ذلك  
 باعتبار الاخيرين عند موتى في حق النبي لفظه معتبر كان يكون فوقه او  
 مثل لادونه وكذا الخلف الذي لم يتم وكذا المستور والاسناد المرسل  
 والدرس اذا لم يعرف الخلف منه صار حديثهم حسن الفاتحة بل وصحة ذلك  
 باعتبار الحجج من المتابع والمتابع لان كل واحد منهم احتمل كونه رواية صوابا  
 او غير صواب على حد سواء فانما جازت من المعجزين رواية من اخذت لاهم  
 ربح احد الجانبين من الاتحالي المذكورين فدل ذلك على ان الحديث محفوظ  
 فارتقى من درجة التوقف الى درجة التبول والله اعلم ومع ارتقاء الى  
 درجة التبول فهو محظوظ عن رتبة الحسن لذاته وروما توفى بعضهم عن  
 اطلاق اسم الحسن عليه وقد انقضت ما يتعلق بالمتن من حيث التبول  
 والرواية الاسناد وهو الطريق الموصل الى المتن والمتن هو غاية ما انتهى اليه  
 الاسناد من الكلام وهو اما ان انتهى الى المتن ثم ويقضي لفظه انما قرىحاً  
 او كما ان المنقول بذلك الاسناد من قوله عم او من فعل او من تيرج مشان  
 المرفوع من القول تصحيحاً ان يقول الصحاح سمعت رسول الله يقول كذا او  
 حدثنا رسول الله بكذا او يقول هو او يقول قال رسول الله يقول كذا من  
 رسول الله عليه السلام انه قال كذا او عن ذلك ومثال المرفوع من المنقول  
 تصحيحاً ان يقول الصحاح رأيت رسول الله فعل كذا ويقول هو وفيه كان  
 رسول الله يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير تصحيحاً ان يقول الصحاح

فكان

فعلت بحمزة رسول الله كذا ويقول هو وفيه فعل فلان بحمزة رسول  
 صلى الله عليه وسلم كذا او لا يذكرون ان كان ذلك ومثال المرفوع من القول  
 حكاه الاثيري ان يقول الصحاح الذي لم يخذ عن الاسر ليس مالا محال  
 للاجتهاد فيه والله تعلق ببيان لغة او شرح غريب كالاخبار عن الامور  
 الكافية من بد الخلق واخبار الانبياء عليهم السلام والآية كالحكم والفتن  
 واصوال يوم القيمة وكذا الاخبار عما يحصل بفعله بان مخصوص او غير  
 مخصوص وانما كان الحكم المرفوع لان اخباره بذلك يقتضي محجبي الروايات  
 لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موافقا للقائل به ولا من الصحابة الا البعير  
 او بعض من يحجى عن الكتب القديمة فلماذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني  
 وانما كان كذلك فله حكم ما لو قال رسول الله فربما من مساو كان ميمنا  
 سمعته او عنه بواسطه ومثال المرفوع من الفعل حكما ان يقول الصحاح  
 ما لا مجال للاجتهاد فيه فيدل على ان ذلك عنده عن النبي عم كاقال  
 الشافعي رحمه الله في صلوة علي في الكسوف في كل ركعة اكثر من ركعتين  
 ومثال المرفوع من التقرير حكما ان يحجى الصحاح انهم كانوا يفعلون في زمان  
 النبي عم كذا فانه يكون له حكم الوضوء من صحتها ان اللفظ الطاعة عدم على  
 ذلك لتوقفه وايجز على سؤاله عن مورد بينهم ولان ذلك الزمان زمان  
 نزل الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شيئا ويستتر عن غيره الا وهو غير  
 ممنوع الفعل وقد استدل جابر وابو سعيد رضي الله عنهما على  
 جواز الغزل بانهم كانوا يفعلونه والقران ينزل ولو كان مما ينهى  
 نهى عنه القران ويلتحق بقول حكما ما ورد بصيغة الكتاب حتى